**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**الجامعة المستنصرية**

**كلية العلوم السياسية**

**قسم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية**

**الدراسات العليا / الدكتوراه**

**المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية أتجاه العراق**

 **أستاذ المادة طالب الدكتوراه**

**أ.د. عبد الأمير محسن جبار الأسدي رامي قصي عبود**

**الفصل الثاني**

**28/5/2020**

**المقدمة :**

 شهدت العلاقات العراقية الأردنية منذ تأسيس الدولتين في عشرينيات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر تقلبات وانعطافات عديدة، نتيجة للأحداث والأزمات التي شهدتها المنطقة والتي القت بظلالها على طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين، ولعل التطورات التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام 2003 والتي أشرت لبداية مرحلة جديدة في النظام الاقليمي العربي، كانت ابرز ملامحها فتور العلاقة بين العراق الذي يشكل احد أهم دعامات النظام العربي وبين معظم الدول العربية، تمثّل ذلك بإغلاق جميع السفارات العربية المعتمدة في العراق بما فيها السفارة الاردنية، لتسود بعد ذلك حالة من الترقب والشك تجاه الواقع السياسي الجديد في العراق بعد تحوله الى تطبيق أُسس جديدة في الحكم تقوم على مبادئ الديمقراطية والنظام البرلماني، والذي مثل بدوره تحدياً كبيراً للنظم السياسية الحاكمة في الدول المجاورة.

لقد مثلت علاقة العراق بالأردن لعقود أنموذجاً للعلاقة الإيجابية القائمة على التعاون والتنسيق الفاعل في المحيطين الاقليمي والعربي، إلّا أنها شهدت منذ عام 2003 حالة من الفتور والشك نتيجة تباعد الرؤى واختلاف المواقف حول العديد من القضايا الداخلية والخارجية، على الرغم من المحطات الايجابية التي تخللت هذه المرحلة والتي كان ابرزها زيارة الملك عبد الله الثاني للعراق في آب عام 2008 كأول زيارة لزعيم عربي للعراق بعد 2003 والتي أشرت لبداية انفتاح أردني وعربي على العراق، إذ جاءت زيارات المسؤولين الاردنيين الى بغداد وعلى رأسها زيارة الملك عبدالله الثاني ورئيس وزراءه تعبيراً عن توجه اردني نحو تعميق العلاقات مع العراق، لذا ومما لاشك فيه، إن تقويم أي علاقة بين دولتين يتطلب النظر اليها في أطار الحسابات الجيوستراتيجية التي تحكم توجهات كل دولة منهما أتجاه الاخرى، والتي تحدد بدورها طبيعة العلاقة بينهما سواء كانت قائمة على الصراع او التعاون او التنافس، بالتالي فإن تحليل بنية السياسة الخارجية الاردنية أتجاه العراق يستلزم النظر في المتغيرات الداخلية والمتمثلة بالعامل الجغرافي والمتغير السكاني والسياسي والاقتصادي والأمني التي تستند عليها الاردن في تعاملها مع العراق .

**المحور الأول**

**المتغيرات الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية الاردنية أتجاه العراق**

**أولاً : العامل الجغرافي**

يسهم الموقع الجغرافي في التأثير بصانع القرار السياسي الخارجي الاردني وتوجهاته الداخلية والخارجية، إذ يعدّ عاملاً مقيداً لصانع القرار الاردني في رسم سياسته الخارجية، فهو يقع في قلب منطقة الشرق الاوسط ، ويجاوره العديد من الدول العربية مثل (العراق- سوريا- فلسطين- السعودية- مصر) ، كما يطل الاردن على منفذ بحري ضيق على خليج العقبة لا يتجاوز(25) كم، وهذا يعني بحسب موقعها الجغرافي تأثرها بشكل كبير بسياسات الدول المجاورة لا سيما العراق لأعتماده عليه في توريد النفط بدرجة كبيرة، وإذا ما توقف ضخ النفط سيؤدي إلى إرباك صانع القرار السياسي الأردني([[1]](#footnote-1)) وذلك لكون الأردن تعاني من شحة الثروات الطبيعية وضعف الامكانات الاقتصادية، كما ان موقعه الجغرافي الذي تتقاسم حدوده خمس دول هي اقوى منه في الميزان العسكري، مما جعل هذا الموقع من الاردن " دولة مواجهة " وهو ما فاقم مشاكله الامنية وضغوطاته السياسية في ظل ضعف امكاناته الاقتصادية وتواضع قوته العسكرية، وهذا الامر فرض على الاردن أن تكون سياساته الاقليمية لا سيما أتجاه دول الجوار تتسم بالاعتدال والتوفيقية والوسطية، لذا فإن توجهه نحو اقامة علاقات طيبة مع العراق يمثل له اولوية جيوستراتيجية كبرى تساعده على مواجهة أزماته الاقتصادية المتوالية، ووضعه الامني المهدد من اكثر من جهة في ظل تعاظم خطر التنظيمات الارهابية لا سيما تنظيم (داعش) الإرهابي وأستمرار الصراع في سوريا ([[2]](#footnote-2)) .

**ثانياً : المتغير السكاني**

أستضافت الأردن أعدادً كبيرة من المغتربين العراقيين وبعد حرب الخليج الثانية عام 1991 وفرض عقوبات الأمم المتحدة، زاد عدد اللاجئين العراقيين في الأردن بما يقارب من (300-350) الف شــخص وفي أعقاب الأحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 أرتفع عدد العراقيين في الأردن إلى حد كبير، وتشــير التقديرات إلى أعداد مختلفة للعراقيين في الأردن تتراوح ما بين (400-850) الف بل ربما يصل العدد إلى مليون شخص، ويشــير المفوض الأعلى للاجئين التابع للأمم المتحدة إلى ما يقرب من (700) الف، وقد حاول الأردن عن طريق المغتربين العراقيين المشاركة في عملية بناء جســور الثقة بين الطوائف العرقية العراقية، لكن القادة العراقيون قلقون من هجرة العقول، بينما يقلق المســؤولون الأردنيون من اتساع تيار التشدد الديني عبر حدود البلاد([[3]](#footnote-3))، فقد أصبحت الأردن منذ عام 2003 ملاذاَ آمناً للعراقيين بمختلف أنتماءاتهم الدينية والسياسية والطائفية، إذ شكلت الجالية العراقية في الأردن تجمعاً لمختلف القوى الحكومية والمعارضة للأحتلال الأمريكي للعراق، مما أثر ذلك على السياسة الخارجية الأردنية أتجاه العراق عبر إدراك صانع القرار الأردني، بأن حالة عدم الأستقرار السياسي والأنفلات الأمني والصراعات الداخلية في العراق سيؤدي إلى تهديد الأمن القومي الأردني في حالة تفاقم الأوضاع الأمنية في العراق، إذ تعدّ أغلب هجرة العراقيين للاردن منذ حرب الخليج الثانية هم من رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال وبعض الخبراء الأقتصاديين الذين يرون في القرب الجغرافي وتسهيل عمليات الأستيراد من ميناء العقبة في ممارسة أعمالهم التجارية ([[4]](#footnote-4))، كما أسهمت الجالية العراقية في زيادة أعباء ميزان المدفوعات الاردني وتسبب بضغط أحتياطات العملة الصعبة، نظراً لحجم الجالية العراقية الذي خلق ضغطاً وأضحاً على معدل أستهلاك الطاقة في الأردن، كما أسهم وجود الجالية العراقية بأتفاق العراق والأردن على منح الأخيرة النفط بأسعار تفضيلية بما يسهم بتقليل الضغط على الأردن في ظل شح الموارد وضعف الاقتصاد الوطني، لكن تشير بعض الدراسات بأن الجالية العراقية ليست هي السبب الرئيس في زيادة معدلات التضخم، وأنما يرجع سبب الزيادة في معدلات التضخم إلى أرتفاع أسعار النفط العالمية بشكل كبير لا سيما بعد الأحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وحرمان الأردن من النفط المدعوم التي كانت تحصل عليه من قبل، وزيادة الصادرات من السلع الغذائية مقرونة بزيادة كلفة الأستيرادات، ومعدل سعر الصرف الذي أنخفض مقابل بعض العملات، لذا فأن كل هذه العوامل مجتمعة أسهمت في التسبب بالتضخم المرتفع نسبياً في الأردن([[5]](#footnote-5)) .

**ثالثاً : المتغير الاقتصادي**

يشكل العامل الاقتصادي عصب السياسة الخارجية الأردنية ، ويمثل النفط عنصراً مهماً في هذه السياسة، فمنذ ثمانينات القرن العشرين مثلت التجارة مع العراق أهم أركان الاقتصاد الأردني ليس هذا فحسب، إذ قام العراق بتأمين معظم أحتياجات الأردن من الطاقة بأسعار دون أسعار السوق، وفي أواخر التسعينيات شكل النفط العصب الرئيس لأزدهار تجارة الأردن مع العراق، إذ غضت إدارة الرئيس الامريكي الأسبق (بيل كلينتون) آنذاك الطرف عن ذلك، وعدّته حلاً وسطاً لا يمكن تجنبه من أجل الإبقاء على نظام العقوبات الدولية الواسع النطاق على العراق، حيث باع العراق النفط إلى الأردن بأسعار دون مستوى أسعار السوق بعد تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء([[6]](#footnote-6))، أما بعد عام 2003، فقد واجهت العلاقات الثنائية تحدياً كبيراً لاسيما من جهة الاردن، إذ كان عليه إما أن يعيد هذه المعاملة السخية من جانب العراق أو أن يجد بديلاً لها، لكن مخاوف الاردن هدأت قليلاً، حيث ان دوره كـبوابة مرور للعراق بقي مستمراً بسبب حالة عدم الاستقرار الذي يعيشها العراق، واحتفظ الاردن بتجارة قوية مع العراق وتحول جانب كبير من العلاقة التجارية إلى القطاع الخاص الأردني، ونشط سوق العقارات نتيجة هجرة عدد كبير من العراقيين، إذ توسعت الكثير من المشروعات التجارية الأردنية نحو العراق، وحتى سوق السيارات المستعملة حقق طفرة كبيرة منذ الحرب، إذ أن القواعد المرنة المتبعة في الاردن فيما يتعلق بالصفقات المالية أدت إلى زيادة الأرصدة العراقية في القطاع المصرفي المتنامي في الأردن، وإن كان الافتقار إلى الشفافية ظل يقلق السلطات العراقية والأمريكية على السواء، ومنذ عام 2004 أصبح الميزان التجاري يميل لصالح الأردن، فقد وصلت الصادرات الأردنية للعراق إلى نحو(510,5) مليون دولار مقابل (64,3) مليون دولار من المستوردات، وأزداد حجم التبادل التجاري بين البلدين منذ عام 2008 ليرتفع الى اكثر من مليار دولار، ففي ذلك العام تم توقيع مذكرة تفاهم تسمح للأردن باستيراد النفط العراقي بسعر يقل بـ (18) دولار للبرميل الواحد عن السعر العالمي على ان يزود العراق بموجبها الاردن بـ (10) الأف برميل نفط يومياً، وبلغ حجم الاستثمارات العراقية الإجمالية في الأردن عام 2013 ما يقارب من نحو(12) مليار دولار، كما بلغ عدد المستثمرين العراقيين في بورصة عمان نحو(3000) مستثمر يملكون(96)مليون ورقة مالية، إذ قُدّرت قيمة استثمارات العراقيين في بورصة عمّان بنحو(295) مليون دينار اردني أو ما نسبته(1,6%) من اجمالي القيمة السوقية لبورصة عمّان، أما في السوق العقارية الأردنية فقد اظهرت بيانات دائرة الأراضي والمساحة أنّ العراقيين يستحوذون على أكثر من (50%) من قيمة المشتريات العقارية، وفي مجال السياحة أشارت بيانات وزارة السياحة والآثار الأردنية عام 2012 بإنّ عدد الزوار العراقيين إلى الأردن بلغ نحو (364) ألف زائر، وبلغت حصيلة الدخل السياحي المتأتي منهم نحو(273) مليون دينار، كما ان هنالك نحو (200) مصنع في المناطق الحرة الاردنية تعود ملكية (70%) منها لمستثمرين عراقيين، وتقدر صادراتها بنحو(600) مليون دولار سنوياً تعتمد بشكل رئيس على تصدير منتجاتها الى السوق العراقية، ومن ناحية اخرى، اتفق البلدان في عام 2013، على مد خطي أنابيب نفط وغاز بطول (1700) كم يربط حقول البصرة بميناء العقبة الأردني، لكن سقوط محافظة الانبار بيد تنظيم (داعش) الأرهابي حالت دون المضي في تنفيذ المشروع ([[7]](#footnote-7)) .

لقد أنخفضت عمليات التبادل التجاري بين الأردن والعراق بعد سيطرة تنظيم داعش على محافظة الانبار في عام 2014 بشكل مضطرد فبعد ان بلغت في عام 2013 ما يقارب (1.3) مليار دولار، انخفضت الى نحو (1.2) مليار دولار في عام 2014، ثم الى (749) مليون دولار عام 2015 والى (497) مليون دولار عام 2016، ثم ارتفعت قليلاً الى (541) مليون دولار عام 2017 لتعود وتنخفض في عام 2018 الى نحو (400) مليون دولار وذلك بحسب بيانات البنك الدولي، إذ أثر اغلاق منفذ (طريبيل-الكرامة) الحدودي سلباً على عمليات التبادل التجاري بين البلدين بعد سيطرة تنظيم (داعش) الارهابي عليه وتضررت معها مشاريع مستثمرين عراقيين وآخرين في المناطق الحرة الأردنية وتكبدت خسائر فادحة، وتجدر الاشارة الى أن هذا المعبر الحدودي وهو المعبر الوحيد بين البلدين قد تمت اعادة فتحه من جديد في ايلول العام(2017)، بعد تحريره، وفي نهاية كانون الاول من عام 2018، زار رئيس الوزراء الاردني العراق، إذ مثلت تلك الزيارة تطوراً هاماً في علاقات البلدين على الصعيد الاقتصادي، وتم الاتفاق على الربط الكهربائي الاردني- العراقي من خلال شبكة الربط، وتم توقيع مذكرة تفاهم بهذا الشأن اتفق الطرفان فيها على المباشرة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتسريع عملية تزويد الاردن الطاقة الكهربائية للعراق، من خلال الربط المباشر لشبكتي الكهرباء في البلدين وبطاقة(300)ميغاواط، كما تم الاتفاق على الانتهاء من الاتفاقية الأطارية لأنبوب النفط العراقي- الاردني الذي سيمتد من البصرة الى العقبة عبر مدينة حديثة، وذلك في الربع الاول من عام 2019، فضلاً عن الاتفاق على أن تتوصل اللجان الفنية لتحديد تفاصيل النقل والتسعير لتصدير النفط الخام العراقي للأردن قبل شباط 2019 ([[8]](#footnote-8)) .

**ثالثاً : المتغير الأمني**

برز الأحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 كأحد أبرز مصادر التهديد للأمن القومي الأردني من جهة حدوده الشرقية، وذلك جرّاء تحول بعض مناطق العراق لاسيما المحاذية للأردن الى مركز إقليمي لتنظيم القاعدة الارهابي لا سيما خلال عامي 2005-2006 بقيادة الارهابي (ابو مصعب الزرقاوي) الذي كان يعد أحد أبرز المطلوبين للعراق والأردن، ولقد شكّلت تفجيرات عمّان في تشرين الثاني2005 نقطة تحول في التعاون الامني الاردني مع العراق، إذ أشتركت المخابرات الاردنية في الجهود الامنية لمكافحة الارهاب داخل الاراضي العراقية، وأسفرت عن اعتقال أحد ابرز أعضاء تنظيم القاعدة الارهابي المدعو (زیاد الكربولي)، كما أسهمت في عملية تعقّب (أبو مصعب الزرقاوي) ومقتله بضربة جوية امريكية في حزيران 2006، كما عمل الاردن في السنوات اللاحقة على ضبط حدوده بشكل صارم مع العراق لمنع تسلل الارهابيين، بخلاف السنوات الاولى التي شهدت أنفلات أمني منه ومن بعض الدول العربية في التعاطي مع انتقال أعداد من الإرهابيين من جنسيات عربية الى العراق للانخراط في صفوف التنظيمات الارهابية خاصةً مع بداية الاحتلال([[9]](#footnote-9)) ، وقد أدت الأردن دور المضيف لنشاطات التدريب الدولي لقوات الجيش والشرطة ومكافحة الارهاب العراقية، إذ أدارت المملكة على اراضيها برامج تدريبية منذ عام 2003 من خلال تأسيس أكاديمية متخصصة بالتدريب (المركز الاردني الدولي لتدريب الشرطة) خرجت الآلاف من عناصر قوات الامن بمختلف تشكيلاتها، للمساهمة في دعم جهود الحكومة العراقية في مكافحة الارهاب واستعادة الامن والاستقرار، ومن ناحية اخرى رفض الاردن ارسال قوات عسكرية الى العراق للمشاركة في قوات التحالف الدولي خلال سنوات الاحتلال الامريكي، لكن في الوقت نفسه شاركت القوات الخاصة الاردنية في تنفيذ عدد من العمليات ضد أهداف ارهابية محددة داخل العراق الى جانب القوات الامريكية ([[10]](#footnote-10))، كما درّبت القوات الخاصة الاردنية دفعات من القوات الخاصة العراقية في (مركز الملك عبدالله الثاني لتدريب العمليات الخاصة)، وشارك الاردن بعد عام 2014 في تدريب دفعات من قوات الجيش العراقي وقوات مكافحة الارهاب على برامج متخصصة تضمنت تدريبات متقدمة في فنون القتال، وعمليات إزالة جميع أنواع المفخخات، وعمليات الإغاثة الطبية خلال المعارك، والتنسيق المدني والعسكري في حالات الطوارئ، والجهوزية لدعم العمليات، وبدعم من حلف شمال الاطلسي في إطار الجهود الدولية لمحاربة تنظيم (داعش) الارهابي، وفي عام 2018 وقّع العراق والاردن اتفاق تعاون أمني في المجالات الأمنية والعسكرية، يتضمن تبادل الخبرات والمعلومات حول حماية الحدود ومكافحة الإرهاب، وتطوير القدرات الاستخباراتية والتمارين العسكرية المشتركة والبحث وتطوير التكنولوجيا([[11]](#footnote-11)) .

**المحور الثاني**

**المتغيرات الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الاردنية أتجاه العراق**

**أولاً : الولايات المتحدة الأمريكية**

سعى الأردن بعد الأحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 إلى تعزيز روابط علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتأكيد على دور الأردن كجزء فاعل ومؤثر من النظام الاقليمي العربي، وكذلك حضوره في الترتيبات المستقبلية للمنطقة لكونه حليف رئيس للولايات المتحدة الأمريكية وأحد مؤيدي عملية السلام التي تقودها، فقد حرصت السياسة الخارجية الأردنية أتجاه العراق على وحدة أراضيه وسلامته الإقليمية، كما حذرت من مخاطر تقسيمه على أسس عرقية وطائفية، كما كشفت الأردن وعلى لسان الملك (عبدالله الثاني) عن مساعيها للأحتفاظ بالعلاقات والروابط القوية مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال دعم مشروعها في العراق والمنطقة، وإيجاد نوع من التوازن بين القوى العراقية التي وصلت للسلطة وبين الإدارة الأمريكية، وذلك لإدراك الأردن بأن أمنه القومي سيتعرض للخطر في حال غياب الدور العراقي عن المنطقة نتيجة تداعيات أحتلاله لترتيب الخارطة السياسية للمنطقة التي تعدّ (إسرائيل) جزءً فاعلاً فيه([[12]](#footnote-12)).

أن إعتبار الأردن حكومة صديقة للولايات المتحدة الأمريكية يعول عليها ليس أمراً جديداً ولكن الجديد هو عزم الملك (عبدالله الثاني) على أن يجعل من العلاقة الأستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية محوراً للسياسة الخارجية للأردن، إذ تقوم السياسة الخارجية الأردنية أتجاه العراق على دعم التحالف الاستراتيجي مع واشنطن، فقد تعلم القادة الأردنيون درساً من التاريخ من خلال الثمن الذي دفعونه لوقوفهم بجانب العراق في حرب الخليج عامي1990- 1991، كما يرجع تعاون الأردن لعوامل اقتصادية وعســكرية، وهذه الاستراتيجية ليست بجديدة، إذ بعد أعقاب معاهدة (وادي عربة) عام 1994، أقنعت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون) الكونجرس بإلغاء ديون الأردن البالغة مئات الملايين من الدولارات، وعندما خاضت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب عام ٢٠٠٣، تقدمت بطلب مساعدات جديدة كبيرة للأردن وبلغت المساعدات الأميركية للأردن أعلى معدل لها بما يقارب من (500) مليون دولار سنوياً ([[13]](#footnote-13)) .

**ثانياً : إيران**

مرت العلاقات بين الأردن وإيران بحالة متأرجحة من العداء والدبلوماسية الحذرة، نتيجة عدم توصل الطرفين الى أرضية مشتركة واضحة المعالم يمكن أن تقوم عليها تلك العلاقات بين البلدين بسبب وقوف الأردن مع العراق في حرب الخليج الأولى، وكذلك دعم الأردن لمطالب الأمارات في أستعادة الجزر الثلاث المحتلة من قبل إيران، لكن سرعان ما تحسنت هذه العلاقات بينهما وأستئناف العلاقات الدبلوماسية في عقد التسعينات بعد مبادرة الأردن بإغلاق مكاتب حركة (مجاهدي خلق) المعارضة للنظام الإيراني في أراضيها، وقد أجرى الملك (عبدالله الثاني) زيارة إلى إيران عام 2003 وتعد الزيارة الأولى للملك الأردني الى إيران منذ عام 1979 ، لكن هذه العلاقات عادت إلى التدهور مرة أخرى بعد الأحتلال الأمريكي للعراق وتنامي المخاوف الأردنية من أزدياد النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة والتي عبر عنها الملك (عبدالله الثاني) بتصريحات أدلى بها في كانون الأول 2004 التي حذر فيها من الأطماع الإيرانية في المنطقة وإقامة ما أسماه بـــ (الهلال الشيعي)([[14]](#footnote-14))، وفيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني أكد الأردن على رفضه التام للخيار العسكري في التعامل مع الأزمة، لكون هذه الحرب وآثارها ستكون مدمرة على المنطقة بأسرها، كما قام الأردن على أستغلال البرنامج النووي الإيراني في أستمرار تقديم الدعم الأمريكي للأردن بصيغة مساعدات أقتصادية وعسكرية والتي تسهم في تطوير العلاقات بين البلدين في مواجهة إيران ([[15]](#footnote-15)) ، إذ تدرك القيادة الأردنية بأن علاقاتها مع العراق يجب أن تمر من خلال إيران ودون مباركتها فإن من الصعب توقع ثمار كثيرة للتقارب، أما القادة العراقيون فأنهم ينظرون إلى الأردن بعين الريبة والشك، فهم ما زالوا حتى اليوم يرونه البلد الذي دعم نظام صدام حسين وتقيم فيه عائلته وبعض رموز نظامه، فقد طرأت تغييرات كبيرة على العلاقات بين العراق والأردن منذ الأحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ، لا سيما تسلم زعماء المعارضة العراقية مقاليد السلطة في العراق والذين يكنون العداء للأردن نتيجة مواقفها السابقة لا سيما السياسي (أحمد الجلبي) المطلوب للأردن على ذمة قضية (بنك البتراء) والذي توفي منذ سنوات قريبة كان أكبر المؤثرين في السياسة العراقية وآخرين الذين تربطهم علاقات وطيدة مع إيران ، في الوقت الذي سحب الأردن فيه سفيره من طهران عام 2016 بعد أزمة الاعتداء على السفارة السعودية وحتى الآن لم يتخذ قراراً بإعادته([[16]](#footnote-16)) .

**الخاتمة** :

 مما تقدم، يتضح أن العامل الاقتصادي يؤدي دوراً اساسياً في السياسة الخارجية الاردنية أتجاه العراق، إذ يعد هذا العامل المحور الاساس في استقطاب الأردن للعراق وحرصها على الاستمرارية والتقدم في العلاقات في ظل المصالح السياسية والامنية والجوار الجغرافي، فالأردن وعلى مدى عقود كان يمثل عمقاً ومنفذاً اقتصادياً وتجارياً للعراق تزداد اهميته أكثر فأكثر مع كل حرب أو أزمة يمر بها العراق، وفي الوقت الذي يشهد فيه العراق حالة من عدم الأستقرار السياسي نتيجة تغير الحكومات المتعاقبة وعدم أستمرارها لفترة طويلة وانتهاج سياسة خارجية محددة أتجاه محيطها الإقليمي والدولي، وعدم الأستقرار الأمني بسبب تبعات وآثار الهزيمة التي لاحقت بتنظيم (داعش) الإرهابي، فضلاً عن الصراع الامريكي- الايراني وتزايد الضغوط الامريكية على العراق لتطبيق العقوبات على ايران وتقليل أعتماده الاقتصادي عليها، جاء هذا التوجه الاقتصادي ليجسد مصلحة متبادلة للبلدين؛ فالعراق يسعى الى إيجاد بدائل اقتصادية في حال اشتداد الضغوط الامريكية عليه لتعويض أي نقص محتمل في وارداته من السلع والطاقة، أما الاردن فإنه يسعى من خلال هذا التوجه الجديد الى تخفيف أزماته الاقتصادية المزمنة وتعويض النقص في احتياجاته من الطاقة، وتخفيف احتقان الشارع الداخلي الذي يشهد تظاهرات ناقمة على الإجراءات الحكومية ، نتيجة تردي الوضع الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، تعرض أمن وأستقرار الأردن للخطر، فالمصالح الاقتصادية والامنية للبلدين الجارين، والحاجة المتبادلة لكل منهما للآخر، تدفع الى المزيد من توسيع مجالات التعاون والتنسيق الثنائي وتعميق الروابط الاقتصادية والامنية، الامر الذي يؤدي بالضرورة الى تعزيز العلاقات السياسية بينهما وتقريب الرؤى والمواقف بشأن العديد من القضايا الاقليمية والدولية التي تسببت في السنوات السابقة بفتور العلاقات الثنائية بين العراق والاردن وتوترها في بعض الاحيان، الامر الذي يعود بالنفع الى مصالح البلدين .

**المصادر**

1. د. أحمد يوسف كيطان، العراق والاردن : مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي المشترك ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، قسم الدراسات الاقتصادية ، بغداد ، كانون الثاني 2019.
2. العلاقات الأردنية-العراقية: من تجارة الحروب الى صناعة المستقبل"، صحيفة الاخبار، 26/7/2013، متاح على الرابط الآتي :  [https://al-akhbar.com/Opinion/54835](https://l.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2Fal-akhbar.com%2FOpinion%2F54835%3Ffbclid%3DIwAR1xy4g2jicYIH9di6fdA-M1lc4rg05Bun5Evy_q60H_pZehO3ADvv9dzlE&h=AT0ePNK0kj6Xs47fJ1BgruVTMKzIQ8QlmvUrjKcwZ7tRtncfEHNhuXOOYxnNrmbt2KX5P3GU6M6jyn_ev4JzjAn5KIfMjPuhTHXV7Zo0JEW8-kQmzcLKnaMQyuTSlIsSBiA&__tn__=-UK*F)
3. أمين مشاقبة وآخرون، السياسة الخارجية الاردنية ودول الجوار، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط1، عمّان- الاردن، 2000.
4. د. أياد عبد الكريم مجيد، العلاقات العراقية- الأردنية بعد عام 2003 وآفاقها المستقبلية، مجلة الدراسات الدولية ، العدد(50)، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2011.
5. حسين علي حسين العبد اللات، العامل الجغرافي في إدراك صانع القرار الاردني وأثره في السياسة الخارجية الاردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الأنسانية، جامعة الشرق الاوسط ، عمّان- الأردن، 2011.
6. حيدر علي حسين، أحتلال العراق وتداعياته الإقليمية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(17)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2005.

ذياب محمد الفايز ، العلاقات الأردنية- الأمريكية وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الأنسانية ، جامعة الشرق الأوسط ، عمّان- الأردن ، 2013.

رجائي سلامة الجرابعة ، الأستراتيجية الإيرانية أتجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (1979- 2011) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الأنسانية ، جامعة الشرق الأوسط ، عمّان – الأردن ، 2012.

1. سكوت لاسنسكي، الأردن والعراق بين التعاون والأزمة ، تقرير خاص ، العدد (178) ، معهد السلام الأمريكي ، كانون الثاني 2006.
2. عدي أسعد خماس، الأحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية- الأردنية 2003- 2010، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الأنسانية ، جامعة الشرق الأوسط ، عمّان- الأردن، 2011.
3. محمد أبو رمان ، الأردن والعراق : الاحتواء مقابل الفوضى ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (172) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، حزيران 2008.
4. د.ناجي محمد عبدالله و د. أثير ناظم الجاسور، السياسة الخارجية لدول الجوار أتجاه العراق بعد العام 2003، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد(10) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة تكريت ، 2017.
5. نضال منصور، العلاقات الاردنية العراقية : من ينتصر لغة المصالح أم إرث الماضي؟! ، في 24 كانون الثاني 2019، متاح على الرابط الآتي: <https://www.alhurra.com/different-angle/2019/01/24/>

1. () حسين علي حسين العبد اللات، العامل الجغرافي في إدراك صانع القرار الاردني وأثره في السياسة الخارجية الاردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الأنسانية ، جامعة الشرق الاوسط ، عمّان- الأردن، 2011، ص107-108. [↑](#footnote-ref-1)
2. () العلاقات الأردنية-العراقية: من تجارة الحروب الى صناعة المستقبل"، صحيفة الاخبار، 26/7/2013، متاح على الرابط الآتي :  [https://al-akhbar.com/Opinion/54835](https://l.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2Fal-akhbar.com%2FOpinion%2F54835%3Ffbclid%3DIwAR1xy4g2jicYIH9di6fdA-M1lc4rg05Bun5Evy_q60H_pZehO3ADvv9dzlE&h=AT0ePNK0kj6Xs47fJ1BgruVTMKzIQ8QlmvUrjKcwZ7tRtncfEHNhuXOOYxnNrmbt2KX5P3GU6M6jyn_ev4JzjAn5KIfMjPuhTHXV7Zo0JEW8-kQmzcLKnaMQyuTSlIsSBiA&__tn__=-UK*F) [↑](#footnote-ref-2)
3. () سكوت لاسنسكي، الأردن والعراق بين التعاون والأزمة ، تقرير خاص ، العدد (178) ، معهد السلام الأمريكي ، كانون الثاني 2006 ، ص10. [↑](#footnote-ref-3)
4. () د. أياد عبد الكريم مجيد، العلاقات العراقية- الأردنية بعد عام 2003 وآفاقها المستقبلية ، مجلة الدراسات الدولية ، العدد (50)، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2011، ص91. [↑](#footnote-ref-4)
5. () عدي أسعد خماس، الأحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية- الأردنية 2003- 2010، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الأنسانية ، جامعة الشرق الأوسط ، عمّان- الأردن، 2011، ص145-146. [↑](#footnote-ref-5)
6. () أمين مشاقبة وآخرون، السياسة الخارجية الاردنية ودول الجوار، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط1، عمّان- الاردن، 2000، ص71. [↑](#footnote-ref-6)
7. () د. ناجي محمد عبدالله و د. أثير ناظم الجاسور، السياسة الخارجية لدول الجوار أتجاه العراق بعد العام 2003، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد(10) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة تكريت ، 2017، ص10. [↑](#footnote-ref-7)
8. () د. أحمد يوسف كيطان، العراق والاردن : مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي المشترك ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، قسم الدراسات الاقتصادية ، بغداد ، كانون الثاني 2019، ص5. [↑](#footnote-ref-8)
9. () د. أياد عبد الكريم مجيد ، مصدر سبق ذكره، ص101- 102. [↑](#footnote-ref-9)
10. () محمد أبو رمان ، الأردن والعراق : الاحتواء مقابل الفوضى ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (172) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، حزيران 2008 ، ص83. [↑](#footnote-ref-10)
11. () د. أحمد يوسف كيطان ، مصدر سبق ذكره ، ص6. [↑](#footnote-ref-11)
12. () حيدر علي حسين ، أحتلال العراق وتداعياته الإقليمية ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (17)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، 2005، ص81. [↑](#footnote-ref-12)
13. () سكوت لاسنسكي ، مصدر سبق ذكره ، ص11- 12. [↑](#footnote-ref-13)
14. () رجائي سلامة الجرابعة ، الأستراتيجية الإيرانية أتجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (1979- 2011) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الأنسانية ، جامعة الشرق الأوسط ، عمّان – الأردن ، 2012، ص46. [↑](#footnote-ref-14)
15. () ذياب محمد الفايز ، العلاقات الأردنية- الأمريكية وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الأنسانية ، جامعة الشرق الأوسط ، عمّان- الأردن ، 2013، ص30. [↑](#footnote-ref-15)
16. () نضال منصور، العلاقات الاردنية العراقية : من ينتصر لغة المصالح أم إرث الماضي؟! ، في 24 كانون الثاني 2019، متاح على الرابط الآتي : <https://www.alhurra.com/different-angle/2019/01/24/>

 [↑](#footnote-ref-16)